التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة (دراسة ميدانية في القنطرة شرق)

انتصار على حسن على
قسم الدراسات الاجتماعية - الشعبة الاقتصادية والاجتماعية - مركز بحوث الصحراء

الملخص: استهدف البحث التعرف على درجة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة، والتعرف على أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على كل من التمكين الاجتماعي والاقتصادي وكذا تحديد الإسهام النسبي لكل منها في تفسير التباين الكلى للمتغيرين التابعين في منطقة الدراسة للمرأة المعيلة، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها بمنطقة الدراسة، وقد أجرى البحث بمحافظة الإسماعيلية بقرية جلبانة التابعة لمركز القنطرة شرق.وبلغ حجم عينة البحث ١٤٧مبحوثة، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية، معامل الارتباط البسيط.وكانت أهم نتائج التحليل ما يلي: أن ٥٢.٤% من درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة يقعن في الفئة المنخفضة، في مقابل ٤٠.٨% متوسطة، و٦.٨% من التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة مرتفعة. أن ٦٨% من درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة يقعن في الفئة المنخفضة، في مقابل ٢٥.٢ %من التمكين الاقتصادي المتوسط، ٦.٨% درجة تمكين اقتصادي مرتفع.وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة وكل من عمر المبحوثة، الحالة الاجتماعية، مدة الإعالة، عضوية المنظمات الأهلية، درجة المشاركة المجتمعية، درجة حيازة مشروعات صغيرة، درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية، ودرجة المشاركة غير الرسمية. اتضح وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبين كل من درجة الرضا عن الخدمات الحكومية، درجة حيازة مشروعات صغيرة، الدخل، الحالة التعليمية، مصدر الحصول على الدخل. ومن أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في منطقة الدراسة، ارتفاع نسبة البطالة في جلبانة، صعوبة الحصول على القروض بالنسبة للمرأة المعيلة، عدم وجود دعم من مؤسسات المجتمع المدني، غلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة. وأهم المقترحات: رفع قيمة المعاش المقدم للمرأة المعيلة، توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المعيلات.

الكلمات الدالة: التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، المرأة المعيلة، القنطرة شرق

المقدمة والمشكلة البحثية:

تعتبر المرأة من أهم الموارد البشرية اللازمة لإحداث التنمية، لأنها تشكل نصف سكان المجتمع تقريبا، ولا يقتصر دورها على استقبال الخدمات التنموية فقط، ولكنها تعتبر شريك أساسي في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية (بدوى: ٢٠٠٠، ٣٠٣)، وتشكل المرأة البدوية نسبة لا يستهان بها، فهي تمثل رصيدا ضخما من القوى البشرية في تلك المجتمعات، التي لا يستهان بها إذا استثمرت استثمارا جيدا، وتلعب دورا هاما في إحداث عملية التنمية لمجتمعها (ليلى الشناوي: ٢٠٠٦، ١١) وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعالمية دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرا فعالا ومهما وقوةمنقوي الإنتاج والخدمات، وباعتبارها أيضاً موضوعاً للتغيير ومحدثا له (الشناوي: ٢٠٠٦، ١١)، وقد نجحت مصر في وضع إطار مؤسسي يخدم قضايا المرأة ويضعها في قالبها الحضاري، ويحافظ علي المكاسب التي تحققت ويضيف إليها من خلال المجالس القومية. ويرجع هذا الاهتمام إلى وجود أسباب اقتصادية منطقية، أوَّلها أن النساء يُشكِّلنَ حوالي نصف إجمالي السكان. ومع توجه المجتمع المصري إلى حل العديد من المشكلات والقضايا في جميع مجالات الحياة، والتي من أبرزها قضية "المرأة المعيلة"، التي بلغت نسبتها حوالي ٣٨% من إجمالي المجتمع المصري. حيث تعتبر قضايا "المرأة المعيلة" شديدة التعقيد؛ لارتباطها بالفقر، وهي أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد المجتمع المصري، خاصة أن المرأة من أكثر الفئات حرمانا من خدمات "التعليم، والرعاية الصحية"، فضلا عن قلة فرص العمل المتاحة أمامها؛ خاصة اللواتي لم يتلقين تعليما، وليس لديهن مهارات ولم يتلقين تدريبا كاف يؤهلهن للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت. وأدت تلك العوامل إلى ظهور ما يسمى "بتأنيث الفقر"، فالمرأة المصرية تواجه العديد من الأوضاع المجتمعية السيئة، خاصة وأن مصر _لا تزال_ من الدول النامية التي تشكو الكثير من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تعاني منها المرأة بشكل عام والمرأة المعيلة بشكل خاص.لذا أصبح من الضروري الاهتمام بهذه الشريحة المهمشة والتي تحتاج إلى رعاية ودعم حقيقي، يؤهلها ويساعدها للوصول إلى بر الأمان؛ لما لها من دور مهم وحيوي في تخريج أجيال أما أن تسهم في النهوض بالمجتمع، أو تصبح فتيلا قابلا للاشتعال أو الاستغلال. وخاصة في المجتمعات الصحراوية، ومنها منطقة القنطرة شرق.

وتتحدد مشكلة البحث في انه على الرغم من تماسك وترابط المجتمع البدوي إلا أن ظاهرة المرأة المعيلة متواجدة بكثرة، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحثفي دعم المرأة المعيلة ورفع المستوى المعيشي للأسر الفقيرة والمحرومة التي تعولها السيدات؛ من خلال التمكين الاجتماعي للمرأة في نطاق القنطرة شرق.

أهداف البحث: في ضوء مشكلة الدراسة السابق عرضها، تم صياغة أهداف الدراسة على النحو التالي:

١- التعرف على الخصائص المميزة للمرأة في مجتمع الدراسة.

٢- تحديد درجة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة في منطقة الدراسة.

٣- التعرف على أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على التمكين الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وكذا تحديد الإسهام النسبي لكل منها في تفسير التباين الكلى للمتغيرين التابعين في تحديد درجة الإسهام النسبي للتباين الكليل مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة في منطقة الدراسة.

٤- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة عن تمكنيها الاجتماعي والاقتصادي، وأهم مقترحات الحد من هذه المشكلات من وجهة نظر المبحوثات في منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

بناء على ما تقدمه الدراسة الحالية من بيانات ومعلومات، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وحقائق مستمدة من الواقع الفعلي الراهن لأوضاع السيدات المعيلات بمنطقة الدراسة، فقد تكون هذه الدراسة وغيرها من الدراسات المماثلة، مرشداً علمياً للباحثين والمهتمين بقضايا المرأة بصفة عامة وفئة السيدات المعيلات على وجه الخصوص. كذلك فإن التعرف على العوامل المرتبطة والمحددة لمستويات تمكين السيدات المعيلات، قد يؤدي إلى فائدة تطبيقية، تتمثل في دعم وتنشيط العوامل ذات التأثير الإيجابي على

* Corresponding author e-mail: .....

مستوى تمكين السيدات المعيلات، في مقابل العمل على مواجهة العوامل ذات التأثير السلبي، أو على الأقل محاولة التخفيف من حدة آثارها السلبية، مما ينعكس في النهاية على تحسين مستويات تمكين السيدات المعيلات بمنطقة الدراسة.علاوة على ذلك فإنه من المأمول أن تسفر النتائج العلمية التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة عن بعض الإسهامات والإضافات العلمية في مجال بحوث ودراسات المرأة، فضلاً عن إن مقارنة مدى اتساق أو اختلاف نتائج الدراسة الحالية عن النتائج البحثية الأخرى، التي أمكن التوصل إليها من خلال الدراسات المماثلة السابقة، قد يؤدي إلى زيادة حصيلة المعارف العلمية المتحصل عليها للمساهمة في إثراء الجوانب النظرية والتطبيقية لدراسات وبحوث المرأة في مصر، وأخيراً فإنه من المأمول أن تفتح هذه الدراسة الطريق أمام إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في مناطق صحراوية أخرى، مما يمكن أن يساعد على رسم صورة متكاملة لواقع وآفاق تمكين المرأة المعيلة في المجتمعات الصحراوية المصرية.

الإطار النظري للبحث - مفاهيم البحث:

١- مفهوم التمكين: يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم الاجتماعية المهمة، باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكنتجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعنى العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهن أو سلب حقوقهن. كما يعد مفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة، فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات (المجلس القومي للمرأة: ٢٠٠٥، ٥٩).

وقد تعددت التعاريف التي تناولت التمكين، وفيما يلي نستعرض بعضا منها:

تعرف أماني صالح (٢٠٠٢:٢٣٢) التمكين: بأنه هو نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع، والتي يفترض أن تنظر بروح المسؤولية إلى كافة المواطنين، دفعاً لمسيرة التطوير والتنمية في المجتمع.

كما يشير العتيبي (٢٠٠٤، ٩٢) إلى أن التمكين يعنى فلسفة إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا.

ويشير مصطلح تمكين المرأة: إلى العملية التي يمكن من خلالها سد الفجوة التمييزية بين المرأة والرجل في محاولة لتقوية دور كل منهما، عن طريق المساواة بينهما في شتى فرص الحياة الإنسانية، التي يمكن لكل منهما القيام بها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها (سليمان ودراز: ٢٠٠٩ ، ١)

٢- مفهوم التمكين الاجتماعي: يعنى أن تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها من أجل بناء ثقافة اجتماعية متخلصة من السيطرة الذكورية، الأمر الذي يتطلب تغيير قوانين الأحوال الشخصية، والعمل على تطويع الموروثات الثقافية لتتماشى مع الاتجاهات المعاصرة في النظر للمرأة وقضاياها، على أن يكون ذلك من خلال الفهم الواعي لجوهر وصحيح الدين الحنيف. (أبو القمصان: ٢٠٠٨، ٢).

ويشير (Longwe: 1998, 19) إلى مجموعة من الأمور، وهي:

- زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.
- إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها.

رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.-

- العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

**** المفهوم الإجرائي للتمكين الاجتماعي**: هو العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- مفهوم المرأة المعيلة: قبل التعرض لمفهوم المرأة المعيلة، لابد من التمييز بين الأسرة التي تعيلها امرأة والأسرة التي ترأسها امرأة، فعبارة تعيلها تعكس دعم المرأة الفعلي للأسرة اقتصادياً سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة مع أن هذا لا يكون معترفاً به قانونياً، أما تعبير ترأس فيشير إلى اعتراف شرعي برئاسة المرأة للأسرة، ولكنه قد لا يعني بالضرورة أن هذه الرئاسة تعادل المعيل الوحيد للأسرة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: ٢٠٠١ .٩) مع إن كلمة رئاسة الأسرة لا تستخدم في المجتمعات العربية بصفة عامة إلا في حالات وفاة الزوج فقط، وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد متفق عليه لمصطلح المرأة المعيلة، إلا أن هناك تعاريف ركزت على رئاسة المرأة للأسرة، وأخرى ركزت على إعالة المرأة للأسرة، فتعريف الأمم المتحدة يحدد النساء اللاتي يرأسن أسرة بأنهن النساء اللواتي يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب (اللجنةالاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠١ ب: ١٨). ويعرف السيد (٢٠٠٥ ، ٥٢) الأسر التي ترأسها نساء بأنها هي التي تتولى فيها المرأة مسؤولية الأسرة والإنفاق الكلي عليها، وإدارتها ورعايتها وإشباع حاجاتها، وتتضمن الأرامل والمطلقات، وغير المتزوجات المعيلات الوحيدات للأعضاء الأسرة والمتزوجات من رجال مسجونين أو مرضى أو عاطلين أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع المحلي. وترى هدى بدران (١٩٩٤، ٢٨) أن الأسرة التي ترأسها امرأة هي تلك الأسرة التي تقوم المرأة فيها بتحمل عبء توفير الموارد المالية، لمقابلة مختلف احتياجاتها، أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء، مع اتفاق باقي أفراد الأسرة إن وجد وعلى أنها تحتل منصب الرئاسة.

ونظرا لعدم وجود تعريف محدد متفق عليه لمصطلح المرأة المعيلة، تم تقسيم هذا المصطلح إلى قسمين رئيسين هما (زايد وحجازي: ٢٠٠٣ ، ١٣٢)

أ - تعريف المرأة المعيلة من الناحية الاجتماعية:

وهي تتضمن عديد من النماذج التي تعكس محددات مختلفة لرئاسة المرأة للأسرة من الناحية الاجتماعية وفيها تتولى المرأة مهمة الأنفاق الكامل على أسرهن وهي:

- الأرامل والمطلقات اللاتي يعلن أنفسهن ضمن أسرة ممتدة.
- المنفصلات عن أزواجهن العمال المهاجرين واللاتي يتلقين تحويلات منهم.
- المهجورات أو اللاتي اختفى أزوجهن خلال الحروب والصراعات الأهلية، ولكنهن قانونياً لازلن متزوجات.
- المتزوجات من رجال مسجونين لارتكابهم جرائم أو لأسباب سياسية.
- المتزوجات من رجال عاطلين عن العمل أو غير قابلين للاستخدام بسبب نقص في المهارات أو التقدم في السن أو الإعاقة.
- غير المتزوجات المعيلات الوحيدات الرئيسات لأعضاء الأسرة العاطلين عن العمل.

ب ـ تعريف المرأة المعيله من الناحية الاقتصادية:

وهنا يختلف مستوى الإعالة، فالبنت المتزوجة، تساعد أسرتها الأصلية في نفقاتها، سواء كان بصورة مستمرة أو متقطعة تدخل في هذه الفئة. كذلك البنت غير المتزوجة التي تعمل لإشباع احتياجاتها والمساهمة بجزء من دخلها في نفقات الأسرة، تعد من المسئولات عن الأسرة ولو بشكل جزئي.

****المفهوم الإجرائي للمرأة المعيلة:** هن النساء المعيلات لأسرهن باعتبارهن تلك الفئة من السيدات اللاتي تعرضن لمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية، اضطرتهن لتولي مهمة الإنفاق الكامل على أسرهن، بالإضافة إلى صنع القرار وإدارة شئون الأسرة نيابة عن رئيس الأسرة الذكر الغائب. ويندرج تحت هذه الفئة من السيدات كل من: الأرامل، والمطلقات، والمهجورات، وزوجات المعاقين والمجندين والمسجونين والمرضى والمسنين الذين يعانون من البطالة، وكذلك اللاتي لم يتزوجن لكنهن يتحملن مسئولية رعاية الوالدين أو الأخوة.

ـ مؤشرات تمكين المرأة:

١ ـمؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة:

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاجتماعي التالية:

- مؤشرات الخصائص الديموجرافية للمرأة: الصحة، والغذاء، التعليم، المشاركة، فرص العمل.
- الفرص المتاحة للوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات.
- تنقية التشريعات من أي تحيز ضد المرأة في مجالات العمل والتملك والائتمان والأحوال الشخصية والتعامل أمام القضاء.
- الزيادة في أعداد منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المرأة سواء في التمكين القانوني أو التدريب والتعلم أو في مواجهة العنف الموجه ضد المرأة.
- مشاركة المرأة في إدارة وتنظيم البرامج والمشروعات التنموية.
- مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المحلى

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة (U.N.D. (13: 2000 Pمؤشرات للتمكين الاجتماعي وهي:

- قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
- قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهن.
- قدرة النساء على التعامل جماعياً ضد أشكال الاستغلال مثل الأجور الصغيرة.
- قوة صنع القرار.
- زيادة القدرات الإدارية والتخطيطية للمرأة.
- زيادة أعداد النساء اللاتي يدرن الخدمات الخاصة بهن.

اعتمدت نشوى ثابت (٢٠٠٤: ٢٤٠ – ٢٤٢) على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية للتمكين وهي:

- الثقة بالنفس واحترام الذات.
- الاعتماد على الذات أي اعتماد المرأة على نفسها.
- فعالية الذاتية أي الشعور بالقدرة على التأثير الفعال في حياتها وحياة أسرتها.
- التحرر من السيطرة.
- الاعتراف بها والتقدير لها.

٢ ـ مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها.

بعد الاستعراض السابق لمؤشرات التمكين سوف تعتمد الدراسة الحالية على تصنيف المجلس القومي للمرأة فيما يتعلق بمحوري التمكين الاقتصادي والاجتماعي فقط وذلك من خلال مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية: درجة توافر وتنوع فرص عمل، توفير القروض، كفاية التدريب، بالإضافة إلى مؤشرات التمكين الاجتماعي وهي: درجة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، درجة إشباع الاحتياجات الأساسية بالمجتمع، درجة عضوية المنظمات.

مبادئ التمكين وأبعاده:

****مبادئ التمكين:** يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية هي (عبد اللطيف: ٢٠٠٥، **٣٥١ :٣٥٢)**

١ ـ مبدأ المشاركة: يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

٢ ـ مبدأ الاعتماد على الذات: يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

٣ـ مبدأ العدالة المجتمعية: إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

٤ـ مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو:يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

كما يضيف السروجي (٢٠٠٩: ٢٦٠ ـ٢٦١) المبدأين التاليين للتمكين.

٥ـ مبدأ المسئولية: يعد الوصول للمعلومات والحصول عليها شرطاً من شروط المسئولية، وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسئولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين.

٦ـ مبدأ العدالة والمساواة القانونية: التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية...إلى غير ذلك من جوانب انتماءات أفراد المجتمع.

****أبعاد التمكين:** يعد التمكين عملية رباعية الأبعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد في (حلمي، ٢٠٠٦ ، ٦**).**

١- البعد المعرفي(الإدراكي) Cognitive: يتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوى الماكرو أوالمايكرو في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية، لذلك ينادي البعد المعرفي بمعرفة وفهم الحاجة لصنع الخيارات التيربما تتعارض مع التوقعات الثقافية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يسعى إلى فهم السيطرة الذكورية على الإناث متضمناً الجانب الجنسي والإيذاء البدني، ويعد فهم ومعرفة الحقوق القانونية للنساء بؤرة اهتمامه وتركيزه.

٢- البعد النفسي: Psychological: يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه، ومن ثم يهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية إحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن، كما يؤكد هذا البعد على أن النساء ينشأن على الخضوع للرجل وعلى السماح للرجال باتخاذ كافة القرارات التي تؤثر عليهن، لذلك فإن البعد النفسي يتضمن تغيير لوضع ونقد ذلك النظام.

٣- البعد الاقتصادي Economical: يتضمن ذلك البعد إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.ويشير هذا البعد إلى أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانين في سبيل ذلك مزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى، لذلك فمن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات لهن ونقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات.

٤- البعد السياسي Political: ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانيات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصراً هاما في التغير الاجتماعي السياسي لأن مشاركة النساء في الفعل الجمعي (الجماعي)سوف يزيد من الوعي الثقافي للرجال وبقية النساء، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات على المستوىالاجتماعي.

وتضيف أماني قنديل (٢٠٠٥ :٤-٥) الأبعاد التالية لتمكين المرأة:

- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء من خلال نشاط إنتاجي.
- تمكين النساء من أجل التحكم، أي توافر الخيارات والبدائل.
- تمكين النساء من أن يكون لهن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن.
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، والتي تمكنهن من حماية مصالحهن الفردية والجماعية.

- الدراسات السابقة: تم تقسيم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة إلى فئتين رئيسيتين، حيث تتناول الفئة الأولى استعراض لنماذج من الدراسات السابقة التي اهتمت بقضية تمكين المرأة، في حين تتناول الفئة الثانية نماذج من الدراسات التي اهتمت بقضايا المرأة المعيلة.

(أ) دراسات تمكين المرأة:

** الدراسة الأولى: عبد المقصود، انتصار على حسن (٢٠١٢): رؤية تحليلية لواقع تمكين المرأة البدوية من المشاركة المجتمعية في ضوء التغيرات الثقافية المعاصرة دراسة مقارنة بين محافظتي شمال وجنوب سيناء.استهدفت الدراسة، تحديد درجة التمكين المجتمعي الكلى للمرأة البدوية بمجتمع الدراسة، تحديد أهم المتغيرات المستقلة المدروسة المؤثرة على درجة التمكين المجتمعي للمرأة البدوية بمجتمع الدراسة، اختبار معنوية الفروق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن الفروق في درجة التمكين المجتمعي للمرأة البدوية، معرفة أهم المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ومقترحات الحد منها من وجهة نظر المبحوثات في مجتمع الدراسة. أجريت هذه الدراسة في محافظتي شمال وجنوب سيناء على عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٩٠ مبحوثة اختيرت بطريقة عشوائية بنسبة ١٠% وفقا لمعياري: عدد المبحوثات الحائزات لمشروعات صغيرة، وأيضا عدد المشاركات في منظمات المجتمع المدني بالمحافظتين (والبالغ عددهم ٢٨٥٠ مبحوثة) وموزعة على المحافظتين بالتساوي، تم اختيارهن من أعلى المراكز بالمحافظتين وهما: مركز الطور بجنوب سيناء، ومركز العريش بشمال سيناء، وتم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، وحللت البيانات بواسطة عدد من الأساليب الإحصائية وهى: التكرارات والنسب المئوية، معامل الارتباط لبيرسون، التحليل الارتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد، واختبار مابويتنى. وتوصلت الدراسة إلى أن أنماط التمكين الاجتماعي ثلاثة هما: التمكين الاجتماعي ويمارسه حوالي ٤٧.٢٣% من المبحوثات، بينما ٣٠.٧٠% منهن يمارسن التمكين الاقتصادي، في حين أن ٢٢.٠٧% منهن يمارسن التمكين السياسي، كما أوضحت النتائج أن أكثر من ثلثي المبحوثات من ذوى الدرجات المتوسطة والمرتفعة في التمكين، وأظهرت نتائج التحليل الارتباطي والانحداري الخطى المتعدد المتدرج الصاعد أن عشرة متغيرات أسهمت إسهاما معنويا في تفسير التباين الكلى لدرجة التمكين المجتمعي للمرأة البدوية وكان أهم المتغيرات الثالثة هما درجة التردد على مراكز الخدمات، يليه الانفتاح الثقافي، ثم المستوى المعيشي.

**الدراسة الثانية: العزاوي، نادية كاظم عنون (٢٠١٢): تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد. استهدفت الدراسة التعرف على مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، وقد تم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة وقدتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها فيما يلي : تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثات في الفئة المتوسطة من حيث مستوى التمكين الاجتماعي حيث بلغت نسبتهن ١،٦٤ % من المبحوثات- .أوضحت نتائج الدراسة أن ٧٦ % من المبحوثات تمكينهن الاقتصادي في الفئة المتوسطة. اتضح أن حوالي ٦٢ % من المبحوثات مستوى التمكين السياسي لهن متوسط.

(ب): دراسات تمكين المرأة المعيلة:

**الدراسة الأولى: تهامي، مرفت صدقي (٢٠١٠): بعض العوامل المؤثرة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة دراسة حالة قرية السماحة بوادي الصعايدة محافظة أسوان.تهدف الدراسة إلى التعرف على درجة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة بمنطقة الدراسة.والتعرف على العلاقة بين درجة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة من جهة وبين المتغيرات المدروسة من جهة أخري. وأيضا التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة بمنطقة الدراسة.الأسلوب البحثي: تم إجراء الدراسة بقرية السماحة التابعة لوادي الصعايدة بمراقبة مصر العليا محافظة أسوان على جميع السيدات المستفيدات بالقرية والبالغ عددهن وفقا لكشوف الحصر بالمراقبة حوالي (٢٩٩) سيدة (مشروع مبارك، ٢٠٠٩)، إلا أنه تعذر مقابلة جميع السيدات نظرا لعدم انتقال بعض السيدات للإقامة الدائمة بالقرية، وتم جمع بيانات الدراسة بواسطة صحيفة الاستبيان بالمقابلة الشخصية لعدد ١١٠ مبحوثة، وذلك خلال الفترة من منتصف ديسمبر ٢٠٠٩ وحتى أوائل يناير ٢٠١٠.وتم

الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية (SPSS V-13) في إدخال وتحليل بيانات الدراسة، واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية مثل النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون. نتائج الدراسة: اتضح أن ٤٣.٦%من المبحوثات يقعن في الفئة المتوسطة لدرجة التمكين الاقتصادي، في حين ان٤٣.٦%من المبحوثات يقعن في الفئة المنخفضة لدرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة. وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وكل من عمر المبحوثة، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد، المساحة المنزرعة، درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة، درجة توافر الخدمات المجتمعية، ودرجة الأمان البيئي. واتضح وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة وبين كل من درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة، عمر المبحوثة. ومن أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في الموطن الجديد ارتفاع منسوب المصارف عن القرية وعدم توافر مياه الري صيفا، عدم توافر مياه الشرب النقية، نقص الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات البيطرية.

**الدراسة الثانية:غنيم، داليا صبري يوسف (٢٠٠٦): المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية للنهوض بالمرأة المعيله عن تحقيق أهدافها ودور تنظيم المجتمع في مواجهتها.استهدفت الدراسة التعرف على درجة تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة،وكذلك الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة، وأيضاً أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم خدماتها للمرأة المعيلة، ومعرفة مقترحات المبحوثين لمواجهة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية، حيث تم اخذ عينة من المستفيدات اللاتي يعولن وبلغ عددهن ١٢٩ مستفيدة بنسبة ١٠ % من كل جمعية وتم عمل حصر شامل للعاملين بالجمعيات الأهلية في مجال المرأة المعيلة وبلغ عددهم ٢٤٠ عامل بمناطق الدراسة (جمعية شباب الخير، وجمعية المرأة والمجتمع، وجمعية حواء المستقبل، وجمعية تنمية المجتمع المحلي، وجمعية فاطمة الزهراء، وجمعية السيدات المعتمدية، وجمعية عمر بن الخطاب، ومركز قضايا المرأة، جمعية تنمية المجلس المحلي)، واستخدمت في ذلك استمارة استبيان لاستطلاع رأي العاملين في الجمعيات الأهلية في مجال المرأة المعيلة، واستمارة استبيان لاستطلاع رأي المستفيدات في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة.

وقد توصلت الدراسة إلى: فيما يتعلق بدرجة تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة كانت بالترتيب الآتي: خدمات اجتماعية، وتقديم مساعدات اقتصادية، وخدمات ثقافية، وخدمات صحية .فيما يتعلق بأهم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال المرأة المعيلة: خدمات اجتماعية، ومساعدات اقتصادية، وخدمات صحية، وخدمات تعليمية، وخدمات ثقافية- .فيما يتعلق بأهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم خدماتها للمرأة المعيلة: معوقات تمويلية ومعوقات إدارية، ومعوقات هيكل وظيفي، ومعوقات قانونية .فيما يختص بمقترحات المبحوثات لمواجهة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة المعيلة: تتلخص مقترحات المبحوثات في تطوير خدمات الجمعية.

فروض البحث:

١- توجد علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة، وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، الحالة العملية، عدد أفراد الوحدة المعيشية، نوع الأسرة، حيازة المشروعات الصغيرة، الدخل، درجة الرضا عن توفر الخدمات المجتمعية، عضوية المنظمات الأهلية، درجة المشاركة الاجتماعية، المستوى المعيشي للأسرة. مدة الإعالة.

منطقة البحث:

أجريت هذه الدراسة بقرية جلبانة التابعة لمركز القنطرة شرق أحد مراكز محافظة الإسماعيلية، وتم تسمية قرية جلبانة بهذا الاسم نسبة لبئر الجلبانة، وتبلغ مساحة القرية ٦٠٠ كم تقريبا، وعدد سكانها ٢٨,٨٠٠ ألف نسمة،

أهم الأنشطة داخل القرية:

* **النشاط الزراعي:-** يعتبر النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي للسكان، وتشتهر القرية بزراعة أشجار مثل (المانجو والبرتقال والزيتون والتفاح والرمان واليوسفي)، ومحاصيل حقلية مثل (القمح وبنجر السكر والقطن والذرة والسمسم)، ومحاصيل خضر مثل (الطماطم والباذنجان والكوسة والخيار)، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية بالقرية (٣٥٠٠٠ فدان تابعة لوحدة زراعة جلبانة) + (٤٠٠٠٠ فدان منطقة الفيروز). يوجد بالقرية وحدة زراعية + مبني للميكنة الزراعية + وحدة بيطرية.

***النشاط التجاري:-** بيع المواد الغذائية + بيع الملابس والمفروشات + بيع العلاقة الحيوانية والداجنة + بيع الأدوات المنزلية + بيع مستلزمات زراعية وري حديث + بيع مستلزمات سباكة وأعمال كهرباء. يوجد بعض ورش (خراطة + لحام + نجارة باب وشباك وموبيليا + صيانة معدات زراعية).

الشاملة والعينة: تتمثل شاملة هذه الدراسة في إجمالي عدد النساء المعيلات بقرية جلبانة بمركز القنطرة شرق بمحافظة الإسماعيلية والبالغ عددهن وفق للبيانات الواردة من مديرية الشئون الاجتماعية بمركز القنطرة شرق بمحافظة الإسماعيلية لعام ٢٠٢١ نحو٤٢٠ امرأة معيلة، وقد تم اختيار قرية جلبانة حيث يوجد بها نسبة كبيرة من السيدات المعيلات عن باقي القرى الأخرى، بالإضافة إلى الأهالي النازحين من رفح – الشيخ زويد، واعتمادهم الكلى علي الدعم المقدم من مديرية التضامن الاجتماعي بالإسماعيلية والجمعيات الخيرية والأهلية. ونظرا لصعوبة جمع البيانات البحثية من إجمالي هذا العدد من السيدات المعيلات نظراً لانتشار محال إقامتهن على نطاق جغرافي واسع، لذلك فقد رؤي اختيار عينة عشوائية منتظمة منهن بنسبة ٣٥% من إجمالي عدد السيدات المعيلات بقرية جلبانة، وبذلك يبلغ قوام هذه العينة ١٤٧سيدة معيلة.

جدول (١): أعداد المرأة المعيلة بإدارة القنطرة شرق ووحداتها ٢٠٢١

م	اسم الوحدة	عدد حالات المرأة المعيلة
١	**الوحدة الاجتماعية بجلبانة**	٤٢٠
٢	**الوحدة الاجتماعية بالأبطال**	٣٥٠
٣	**الوحدة الاجتماعية بالتقدم**	٧٠
٤	**الوحدة السكنية الاجتماعية الجديدة**	٦٥
٥	**الوحدة الاجتماعية بالقنطرة شرق القديمة**	٢٣٠

المصدر: محافظة الإسماعيلية، مديرية التضامن الاجتماعي، إدارة القنطرة شرق الاجتماعية، ٢٠٢١

أدوات جمع البيانات: للحصول على البيانات الميدانية اللازمة، اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية مع المرأة المعيلة، وذلك باستخدام استمارة استبيان تم أعدادها للحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم إجراء اختبار قبلي pretest لبنود الاستبيان، للتأكيد من صدق الأسئلة ومدى فهم المبحوثات للغتها، وفى ضوء نتائج هذا الاختبار تم إجراء التعديلات اللازمة ثم صياغة الاستبيان في صورته النهائية. وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر٢٠٢١، وبعد الانتهاء من جمع البيانات ومراجعتها تم تصميم دليل لترميزها، وعلى أساسه تم تفريغ البيانات يدويا ثم إدخالها إلى الحاسب الآلي لتحليلها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (spss).

أدوات التحليل الإحصائي: استخدم في تحليل بيانات هذه الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي لتحقيق أهدافها واختبار فروضها حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية الوصفية مثل النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وجداول التوزيع التكراري وذلك لعرض ووصف البيانات، كما تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف على العلاقة الارتباطية المحتملة بين مستوى درجة التمكين الاجتماعي والاقتصادي ومتغيرات الدراسة، وكذلك الانحدار المتعدد لبيان الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التمكين.

المتغيرات البحثية وطرق قياسها:

١- السـن: ويقصد به في هذه الدراسة سن المبحوثة لأقرب سنة ميلادية، مقدرا كقيمة رقمية وقت أجراء هذه الدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات (٢٤ – لأقل من ٣٦سنه)، (٣٦ – لأقل من٤٧ سنه)، (٤٧ سنه فأكثر).

٢- الحالة الاجتماعية: ويقصد به حالة المبحوثة الزوجية وقت أجراء هذه الدراسة، وتم قياسه من أربع فئات وهي: متزوجة وتعول وأعطي الرقم (٤)، متزوجة ولا تعول وأعطي الرقم (٣)، مطلقة / أرملة وأعطي الرقم (٢)، عازبة (غير متزوجة) وأعطي الرقم (١).

٣- المستوى التعليمي: استخدم تصنيف (أمية، تقرأ وتكتب / حاصلة على الابتدائية / حاصلة على الإعدادية / حاصلة على مؤهل متوسط / حاصلة على مؤهل عالي)، حيث أعطيت القيم (٠)، (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥) لكل منهم على الترتيب.

٤- الحالة العملية: ويقصد بها المهنة الأساسية التي تم تهنه االمبحوثة أو النشاط الرئيسي التي تعمل به المبحوثة، ويمثللها مصدرا للدخل الأساسي، وتم قياسه بإعطاء الاستجابات للمهن الأرقام التالية: (١) معاش ضمان، (٢) تعمل بالزراعة، (٣) مشروع صغير.

٥- عدد أفراد الوحدة المعيشية: ويقصد بها في هذه الدراسة عدد الأفراد الذين يقيمون معاً في نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية مشتركة، وقيس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثة عن عدد أفراد أسرتها، معبراً عنه بقيم رقمية. وتم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات أسرة صغيرة من (أقل من ٤ أفراد)، وأسرة متوسطة مكونة من (٤ أفراد – لأقلمن ٧ أفراد)، وأسرة كبيرة مكونة من (٧ أفراد فأكثر).

٦- المستوي المعيشي للمبحوثة: ويقصد به في هذه الدراسة المستوي المعيشي للمبحوثة من خلال محورين هما، أ) امتلاكها للأجهزة المنزلية الكهربائية والكمالية، ب) حالة المسكن الذي تعيش فيه المبحوثة ليعبر عن مستوي معيشتها الاقتصادية والاجتماعية، وتم التعبير عن المحور الأول بإعطاء الأرقام الرقمية بناءً علي السعر السائد لهذه الأجهزة في السوق في حالة وجودها لدي المبحوثة، أما في حالة عدم وجودها فيعطي رقم (صفر). وعلي ذلك يكون الحد الأدنى النظري لهذا المقياس هو صفر، والحد الأعلى ٥٥ درجة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١- لأقل من ١٨ درجة)، متوسطة (من ١٨درجة – لأقل من ٣٦ درجة)، مرتفعة (٣٦ درجة فأكثر).

٧- مدة الاعالة: استخدم عدد سنوات إعالة المرأة لأسرتها كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

٨- الحالة الصحية: يعرف بأنه مدى سلامة المبحوثة صحيا"، ولقد أعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية جيدة (٣)، متوسطة (٢)، ضعيفة (١).

٩- المشاركة الاجتماعية: ويقصد به في هذه الدراسة درجة مساهمة المبحوثة في الأنشطة والبرامج التنموية التي يتم تنفيذها بالمجتمع الجديد، وتم التعبير عن هذا المتغير بمقياس كمي متصل، وتم سؤال المبحوثة في ستة عبارات، وأعطيت لاستجابات الأرقام التالية: دائما (٣)، أحيانا (٢)، نادرا (١)، لا (٠)، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١- لأقل من ٦ درجات)، متوسطة (من٦ – لأقل من١٢درجة)، مرتفعة (١٢درجة فأكثر)، وكان المتوسط الحسابي ١٤.١٠، والانحراف المعياري ٣.٦٤.

١٠- درجة العضوية في المنظمات الأهلية والحكومية: ويقصد بها في هذه الدراسة عضوية المبحوثة في المنظمات الأهلية والحكومية المختلفة، ونوع العضوية، ومدي التزامها ومواظبتها علي حضور الاجتماعات والأنشطة المختلفة، وتم قياس هذا المتغير عن طريق سؤال المبحوثة في تسعة منظمات، لقد أعطيت الأرقام للاستجابات عضوية المنظمات: نعم (١)، لا (صفر)، نوع العضوية: عضو جمعية عمومية (١)، عضـوية اللجـان (٢)، عضو مجلس الإدارة (٣)، رئيس مجلس الإدارة (٤)، حضور الاجتماعات: دائما (٣)، أحيانا (٢)، نادرا (١)، لا (صفر) وعلي ذلك يكون الحد الأدنى النظري لهذا المقياس هو صفر، والحد الأعلى النظري له ٧٢ درجه، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصلت عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصلت عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (٩-٢٩ درجة)، متوسطة (من ٣٠ –٥١ درجة)، مرتفعة (٥٢ درجة –٧٢درجة)، والمتوسط الحسابي ٦.٢٠ درجة، والانحراف المعياري ١.٨٣ درجة.

١١- قوة العلاقات الاجتماعية: ويقصد به علاقة التأثير المتبادل بين الأفراد وبعضهم البعض في كافة جوانب الحياة داخل المجتمع المحلي، ويبدأ بالعلاقات الأسرية ويمتد لعلاقة المبحوثة بمجتمعها وتنظيماته الاجتماعية، وتم قياس هذا المتغير بمقياس كمي منفصل وتم سؤال المبحوثة في تسع عبارات، وأعطيت لاستجابات الأرقام التالية: دائما (٣)، أحيانا (٢)، نادرا (١)، لا (٠)، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١-لأقل من ٩ درجات)، متوسطة (من ٩ درجات – لأقل من ١٨ درجة)، مرتفعة (١٨ درجة فأكثر)، وكان المتوسط الحسابي ١٢.٤٠ درجة، والانحراف المعياري ٢.١٦٩ درجة،

١٢- المشاركة غير الرسمية: ويقصد به في هذه الدراسة مدي مشاركة المبحوثة في الأنشطة الاجتماعية غير الرسمية التي تفيد أهل مجتمعها وتخدمهم، وتم التعبير عن هذا المتغير بمقياس كمي متصل. وتم سؤال المبحوثة في تسع عبارات، وأعطيت

لاستجابات الأرقام التالية: دائما (٣)، أحيانا (٢)، نادرا (١)، لا (٠)، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١-لأقل من ٩درجات)، متوسطة (من٩ –لأقل من ١٨درجة)، مرتفعة (١٨درجة فأكثر)، وكان المتوسط الحسابي ١٩.٢٠ درجة، والانحراف المعيارى ٣.١٣ درجة.

١٣- **الانفتاح الثقافي:** يقصد به في هذه الدراسة بأنه مدى استفادة المبحوثة من عناصر الثقافة السائدة في العالم الخارجي المحيط بها، بالإضافة للصلات والعلاقات التي تصنعها المبحوثة خارج المنطقة التي تعيش فيها مثل ترددها على المناطق المجاورة، والتي تزيد مندرجة علاقاتها الاجتماعية بالآخرين، وكذلك مصادر المعلومات التي تستقي منها المبحوثة احتياجاتها المعرفية عن التنمية بكافة مجالاتها، وتم التعبير عن هذا المتغير بمقياس كمي. وتم سؤال المبحوثة في تسعة عبارات، وأعطيت لاستجابات الأرقام التالية: دائما (٣)، أحيانا (٢)، نادرا (١)، لا (٠)، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١- لأقل من ٩ درجات)، متوسطة (من ٩ – لأقل من ١٨ درجة)، مرتفعة (١٨ درجة فأكثر)، وكان المتوسط الحسابي ١٧.٢٣ درجة، والانحراف المعياري ٣.١١ درجة.

١٤- **درجة الرضا عن الخدمات:** ويشير إلى مدى رضا المبحوثات عن الخدمات الموجودة بالقرية من تعليم وصحة وغيرها من الخدمات، وتم التعبير عن هذا المتغير بمقياس كميم تصل، وأعطيت الاستجابات الأرقام التالية:- موجود، غير موجود، وأعطى ١، صفر، وراضي، وغير راضي، ولحد ما، وأعطيت الاستجابات الآتية على التوالي، ٢,١,٣ وتم قياس هذا المتغير من خلال مكونين فرعيين هما المكون الأول هو يعكس مستوى وجود الخدمة. أما المكون الثاني في عكس درجة الرضا عن الخدمات الموجودة. واعتبرت الدراسة مجموع حاصل ضرب المكون الأول (يعكس مستوى وجود الخدمة) في (درجة الرضا عن الخدمات الموجودة) مؤشراً رقمياً لقياس درجة الرضا عن الخدمات لعينة الدراسة، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، وتم تقسيم هذه الاستجابات إلى ثلاث فئات منخفضة من (١٠ –٢٠ درجة)، متوسطة من (٢١ –٣١ درجة)، مرتفعة من (٣٢ درجة – ٤١ درجة). وكان المتوسط الحسابي ١٤.٤٨٩درجة، والانحراف المعياري ١.١٢٠ درجة.

١٥- **حيازة حيوانية:** وقيس من خلال استيفاء رأى المبحوثة في امتلاكها للحيوانات المزرعية، وتم التعبير عن هذا المتغير بمقياس كمي متصل، وأعطيت الاستجابات الأرقام التالية:- نعم، لا، وأعطى ١، صفر.

١٦- **الدخل الشهري للمبحوثة:** استخدم الرقم المطلق للدخل الشهري للمبحوثة بالجنية كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

١٧- **مصدر الدخل:** استخدام تصنيف (عملي)، (معاش تكافل وكرامة)، (أخرى) حيث أعطيت القيم (٣)، (٢)، (١) قرين كل منها كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

١٨- **كفاية الدخل:** استخدام تصنيف (كافي/ لحد ما / لا) حيث أعطيت القيم (٣)، (٢)، (١) قرين كل منها كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

١٩- **حيازة مشروعات صغيرة:** وقيس من خلال استيفاء رأي المبحوثة في امتلاكها لمشروعات صغيرة وهي: مشروعات خدمية أو إنتاجية أو تجارية وكذا درجة نجاح المشروع، وذلك على مقياس مكون من أربع استجابات (ناجح، متوسط، متعثر، لا يوجد)، وأعطيت الأوزان (٣، ٢، ١، صفر)، وتم حساب الدرجة الكلية للمقياس لتعبر عن درجة حيازة مشروعات مدرة للدخل، وقد تراوح المدى النظري للمقياس من (صفر- ٩ درجات).

٢٠- **حيازة زراعية:** وقيس من خلال استيفاء رأى المبحوثة في امتلاكها للأراضي الزراعية، وتم التعبير عن هذا المتغير بمقياس كمي متصل، وأعطيت الاستجابات الأرقام التالية: - نعم، لا، وأعطى ١، صفر

ب- المتغير التابع:

١- **التمكين الاجتماعي:** يمكن تعريف مستوى التمكين الاجتماعي إجرائياً وفقاً للمراحل الإجرائية لتقديره بأنه حاصل جمع المحاور الفرعية التالية: المكانة القيادية للمبحوثة، وعضوية المنظمات، والمشاركة في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وبذلك يعتبر هذا المتغير مركب من هذه المحاور الأربعة، وقد تم قياس هذه المحاور الأربعة من خلال توجيه عشرون سؤال للمبحوثة وقد تمثلت الاستجابات في جميع الأسئلة السابقة في: (نعم، إلى حد ما، لا)، حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم الرقمية (٢,١,٠) على الترتيب وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١- لأقل من ١٣درجة)، متوسطة (من١٣ – لأقل من ٢٦ درجة)، مرتفعة (٢٦ درجة فأكثر)، وكان المتوسط الحسابي ١٦.٢٩ درجة، والانحراف المعيارى ٧.٢١ درجة،

٢ - **التمكين الاقتصادي:** يمكن تعريف مستوى التمكين الاقتصادي إجرائياً وفقاً للمراحل الإجرائية لتقديره بأنه حاصل جمع المحاور الفرعية التالية: درجة كفاية التدريب، ودرجة توفير وتنوع فرص العمل، ودرجة توفير القروض، وقد تم قياس هذه المحاور الثلاث من خلال توجيه ستة عشر سؤال للمبحوثة وقد تمثلت الاستجابات في جميع الأسئلة السابقة في: (نعم، إلى حد ما، لا)، حيث أعطيت هذه الاستجابات القيم الرقمية (٢,١,٠) على الترتيب وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوثة من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوثة، ولقد تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (١- لأقل من ١١ درجة)، متوسطة (من١١ – لأقل من ٢٢ درجة)، مرتفعة (٢٢ درجة فأكثر)، وكان المتوسط الحسابي ١٣.٤٢ درجة، والانحراف المعيارى ٥.١١ درجة.

ج: المعوقات التي تحد من التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة، وأهم المقترحات للحد من هذه المعوقات من وجهة نظر المبحوثات: تم وضع سؤال مفتوح لحصر تلك المعوقات والمقترحات لحد من هذه المعوقات من وجهة نظر المبحوثات. وتم استخدام التكرارات، والنسب المئوية، وتم ترتيب هذه المعوقات والمقترحات حسب الأهمية النسبية على مستوى المقترحات كلها.

توزيع المبحوثات وفقا للمتغيرات المستقلة المدروسة:

يوضح جدول رقم (٢) وصف الخصائص الشخصية للمبحوثات وفقا للمتغيرات المدروسة كما هو مبين بالجدول.

جدول (٢): توزيع المبحوثات وفقا للمتغيرات المدروسة (ن=١٤٧)

المتغير	عدد	%	المتغير	عدد	%
١- السن			١٠- عدد أفراد الأسرة		
(٢٤ إلى أقل من ٣٦ عام)	٤٠	٢٧.٢	(أقل من ٤ أفراد)	١٢	٨.٢
(٣٦ عام – اقل من ٤٧ سنة)	٧٠	٤٧.٦	(٤-أقل من ٧أفراد)	٨٠	٥٤.٤
(٤٧ عام فأكثر)	٣٧	٢٥.٢	(٧ أفراد فأكثر)	٥٥	٣٧.٤
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
٢- المستوى التعليمي			١١- الحالة الاجتماعية		
أمي	٤٠	٢٧.٢	متزوجة وتعول	٤٢	٢٨.٦
تقرأ وتكتب	٣٧	٢٥.٢	متزوجة ولا تعول	٢٠	١٣.٦
حاصلة على الابتدائية	٢٥	١٧.٠	مطلقة /أرملة	٦٥	٤٤.٢
حاصلة على الإعدادية	٢٠	١٣.٦	عزبة	٢٠	١٣.٦
حاصلة على مؤهل متوسط	١٥	١٠.٢	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
حاصلة على مؤهل عالي	١٠	٦.٨	١٢- الدخل الشهري		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	(اقل من ٥٠٠ جنيه)	٩٣	٦٣.٢
٣- الحالة العملية			(٥٠٠- ١٥٠٠)	٤٤	٣٠
معاش ضمان	٩٥	٦٤.٦	(٢٠٠٠ فأكثر)	١٠	٦.٨
تعمل مشروع صغير	٢٥	١٧.٠	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
تعمل بالزراعة	٢٧	١٨.٤	١٣- الحالة الصحية		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	ضعيفة	٥٩	٤٠.١
٤- المستوى المعيشي			متوسطة	٦١	٤١.٥
مستوى معيشي منخفض (١- لأقل من ١٨ درجة)	١٣٧	٩٣.٢	جيدة	٢٧	١٨.٤
مستوى معيشي متوسط (١٨ درجة-لأقل من ٣٦ درجة)	١٠	٦.٨	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
مستوى معيشي مرتفع (٣٦ درجة فأكثر)	٠	٠	١٤- مدة الاعالة		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	(٢-٥) سنوات	١٠	٦.٨
			(٦-١٠ سنوات)	٩٠	٦١.٢
٥- حيازة حيوانية			(١١ سنة فأكثر)	٤٧	٣٢
نعم	٥٠	٣٤.١	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
لا	٩٧	٦٥.٩	١٥- المشاركة الاجتماعية		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	منخفضة (١- لأقل من ٦ درجات)	٦٧	٤٥.٦
٦- عضوية المنظمات الأهلية			متوسطة (٦- لأقل من ١٢درجة)	٧٠	٤٧.٦
منخفض (٩- لأقل من ٢٩ درجة)	٨٧	٥٩.٢	مرتفعة (١٢ درجة فأكثر)	١٠	٦.٨
متوسط (٣٠- لأقل من ٥١ درجة)	٤٠	٢٧.٢	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
مرتفع (٥٢ درجة فأكثر)	٢٠	١٣.٦	١٦- كفاية الدخل		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	كاف	١٧	١١.٦
٧- قوة العلاقات الاجتماعية			لحد ما	٣٠	٢٠.٤
منخفضة (١- لأقل من ٩ درجات)	٣٧	٢٥.٢	غير كاف	١٠٠	٦٨
متوسطة (٩- لأقل من ١٨ درجة)	٧٠	٤٧.٦	الإجمالي	١٤٧	١٠٠
مرتفعة (١٨ درجة فأكثر)	٤٠	٢٧.٢	١٧- الرضا عن الخدمات المجتمعية		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	ضعيفة (١٠ – ٢٠ درجة)	١٢٧	٨٦.٤
٨- المشاركة غير الرسمية			متوسطة (٢١ -٣١ درجة)	٢٠	١٣.٦
منخفضة (١- لأقل من ٩ درجات)	٢٨	١٩.٠	قوية (٣٢ درجة فأكثر)	٠	
متوسطة (٩ – لأقل من ١٨ درجة)	٩٢	٦٢.٦	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠
مرتفعة (١٨ درجة فأكثر)	٢٧	١٨.٤	١٨- مصدر الدخل		
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	عملي	٤٠	٢٧.٢
٩- الانفتاح الثقافي			معاش زوجي	٧	٤.٨
منخفض (١- لأقل من ٩ درجات)	١٠٠	٦٨.٠	معاش تكافل وكرامة	٨٠	٥٤.٤
متوسط (٩– لأقل من ١٨ درجة)	٣٧	٢٥.٢	أبنائي	١٥	١٠.٢
مرتفع (١٨ درجة فأكثر)	١٠	٦.٨	أخرى	٥	٣.٤
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	الإجمالي	١٤٧	١٠٠
١٩- حيازة مشروعات صغيرة			٢٠- حيازة زراعية		
نعم	٧	٤.٨	نعم	٣	٢
لا	١٤٠	٩٥.٢	لا	١٤٤	٩٨
الإجمالي	١٤٧	%١٠٠	الإجمالي	١٤٧	%١٠٠

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من النتائج السابقة بجدول رقم (٢) بصفة عامة أن أغلب المبحوثات يقعن في فئة الشباب، واقل من النصف أرامل أو مطلقات، ولا يعملن، وغالبيتهن غير متعلمات أو تعرف تقرأ وتكتب، ولا يملكون أراضي زراعية وأن حالتهم الصحية تتراوح بين ضعيفة ومتوسطة، وأنهن أبناء أسر كبيرة الحجم، ومستواهن المعيشي منخفض، وأنهن ذو مشاركة مجتمعية منخفضة، وأيضا لا يملكون مشروعات صغيرة، ومستواهن المعيشي منخفض.

النتائج ومناقشتها:

جدول رقم (٣): توزيع المبحوثات وفقا لدرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	تكرارات	%
درجة منخفضة (١-لأقل من ١٣ درجة)	**٧٧**	**٥٢.٤**
متوسطة (١٣- لأقل من ٢٦درجة)	**٦٠**	**٤٠.٨**
مرتفعة (٢٦ درجة فأكثر)	**١٠**	**٦.٨**
الإجمالي	**١٤٧**	**١٠٠**

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت (بواسطة الحاسب الألي برنامج (SPSS)) من واقع استمارة الاستبيان ٢٠٢١م

يتضح من جدول رقم (٣) أن ٥٢.٤% من درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة منخفضة، في مقابل ٤٠.٨% متوسطة، و٦.٨% من التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة مرتفعة. ويرجع ذلك الى تأثر الزوجة بغياب الزوج المفاجئ الذي يلقي عليها بالضرورة أعباء كثيرة كان الزوج يتحملها من حيث مسئولية اتخاذ القرارات الأسرية، حيث أصبحت الزوجة هي المسئولة عن اتخاذ جميع القرارات الخاصة بالأسرة وأفرادها، وهو ما ينعكس على انخفاض مشاركتهن في الأنشطة التنموية بالقرية، والتي من شأنها أن تزيد من وعيهن الثقافي، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى إحداث تغيرات على المستوى الاجتماعي، قد تتمثل في زيادة اندماج المبحوثات اجتماعيا وزيادة حجم علاقتهن ومجاملاتهن الاجتماعية، مما ينعكس على مستوى تمكينهن اجتماعيا. كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن عزوف المرأة المعيلة عن عضويه المنظمات الاجتماعية بسبب ضيق الوقت والانغماس في حل مشكلات الأسرة، قد يتسبب كذلك في انخفاض مستوى التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، وأخيراً تجدر الإشارة إلى عامل آخر ربما يؤثر سلبياً على مستوى التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، ألا وهو الانخفاض النسبي للمكانة القيادية للمرأة المعيلة، وما يرتبط بذلك من تدني نظرة المجتمعات للمرأة وخاصة المطلقات، ومما ضاعف أعباء المرأة المعيلة في منطقة جلبانة توافد أعداد كبيرة من منطقة الشيخ زويد ورفح بسبب الظروف الأمنية هناك،وهو ما أثر على توفير الخدمات للمرأة، وعدم قدرة المجتمع المحلى بإمكانياته المحدودة على تواجد مؤشرات التمكين للمرأة المعيلة، منعدم إشباع الاحتياجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم، إضافة إلى تراجع دورها كعضو أساسي في المجتمع.

جدول رقم (٤): توزيع المبحوثات وفقا لدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة	تكرارات	%
درجة منخفضة (١-لأقل من ١١ درجة)	**١٠٠**	**٦٨**
متوسطة (١١- لأقل من ٢٢درجة)	**٣٧**	**٢٥.٢**
مرتفعة (٢٢ درجة فأكثر)	**١٠**	**٦.٨**
الإجمالي	**١٤٧**	**١٠٠**

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت (بواسطة الحاسب الآلي برنامج (SPSS)) من واقع استمارة الاستبيان ٢٠٢١م

تظهر نتائج الجدول رقم (٤) أن ٦٨% من درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة منخفضة، في مقابل ٢٥.٢% من التمكين الاقتصادي المتوسط، ٦.٨% درجة تمكين اقتصادي مرتفع. ويرجع ذلك إلى صعوبة حصول المرأة المعيلة على دخل ثابت يمكن الاعتماد عليه، وخاصة بعد غياب الزوج الذي كان هو مصدر الحصول على الدخل مما يزيد من العبء عليهن، حيث يتركز نشاط الغالبية منهن في الأعمال البسيطة والتجارة المهمشة، بسبب نقص فرص العمل التي تناسب مستوياتهن التعليمية وظروفهن الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك أنها تقضي عدد ساعات عمل طويلة في اليوم في هذه الأعمال المهمشة، التي تعود عليها بأجر غير مجزٍ، مما يؤثر عليها صحياً ونفسياً ويمتد تأثيره أيضاً إلى نقص الاهتمام برعاية أولادهن. كما يجب الاشارة إلى أن فرص الاستفادة من القروض لهذه الفئة منخفضة جداً بسبب ارتفاع قيمة الفائدة على القرض عند سدادها، الذي يؤثر بدوره أيضاً على ندرة قيامهن بمشاريع خاصة، واعتماد معظم السيدات المعيلات على الضمان الاجتماع من خلال مشروع تكافل وكرامة، وهي مبالغ قليلة لا تكفي الاحتياجات الأساسية بالنسبة للمعيشية.

ثانيا:- الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية في تفسير التباين الكلي لمستوي التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة.

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي الصاعد Step-Wise لعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة والدرجة الكلية للتمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة.

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	% التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع R^2	%للتباين المفسر في المتغير التابع	قيمة(T) المحسوبة
الانفتاح الثقافي	**٠.٤٨٦**	**٠.٣٥٠**	**٠.٦٣٢**	**٠.٦٣٢**	**٧.٧٦٥**
المشاركة غير الرسمية	**٠.٨١١**	**٠.٥٣٨**	**٠.٦٨٠**	**٠.٠٤٨**	**٧.٢٨٥**
درجة الرضا عن الخدمات	**٠.٥١٧**	**٠.٧٦٨**	**٠.٧١٦**	**٠.٠٣٦**	**-١٠.٢٧٤**
المستوى المعيشي	**٠.٦٢٣**	**٠.١٠٥**	**٠.٧٥٧**	**٠.٠٤١**	**٣.٩٠٩**
المستوى التعليمي	**٠.٣٥٥**	**٠.٥٩٥**	**٠.٧٨٨**	**٠.٠٣١**	**٤.٧٦٤**

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت عن طريق استمارة الاستبيان وحسبت بواسطة الحاسب الآلي برنامج SPSS من واقع استمارة الاستبيان ٢٠٢١ م

معامل الارتباط المتعدد R ٠.٩٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠.٠١

معامل التحديد R^2 ٠.٧٨٨* معنوي عند مستوى ٠.٠٥

قيمة (ف) المحسوبة ١٦٢.٣٩٩

لتحديد نسبة الإسهام الكلى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات الارتباط المعنوي في تفسير التباين الكلى لدرجة التمكين الاجتماعي للمبحوثات، تم استخدام التحليل الارتباطي الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-Wise، أظهرت النتائج الواردة بالجدول (٥) إلى أن خمسة متغيرات مستقلة فقط أسهمت إسهاما معنويا في تفسير التباين الكلى لدرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة مرتبة تنازليا وهى: الانفتاح الثقافي يفسر بمفرده نحو ٦٣.٢٠%، يليه المشاركة غير الرسمية بنسبة ٤.٨٠% ،ثم المستوى المعيشي للأسرة بنسبة إسهام ٤.١٠%، ثم درجة الرضا عن الخدمات الحكومية بنسبة إسهام ٣.٦٠%، وأخيرا المستوى التعليمي بنسبة إسهام ٣.١٠%.

كما يتضح أيضاً أن هذه المتغيرات المستقلة الخمسة ترتبط بالتمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمعامل ارتباط متعدد مقداره ٠.٩٠٥، كما أن هذه المتغيرات الخمسة مجتمعة تفسر نحو ٧٨.٨ % من التباين الكلي للتمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة لاختبار معنوية الانحدار ١٦٢.٣٩٩وهي قيمة معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١، مما يعني معنوية النموذج ككل عند هذا المستوي الاحتمالي.

يمكن تفسير العلاقة الارتباطية بين التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة ومتغيرات درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية، والمستوى المعيشي والمشاركة غير الرسمية إلى أنه كلما زادت فترة إعالة المرأة للأسرة، ذادت خبرتها ومعرفتها ومهارتها لإدارة الأسرة، إضافة إلى زيادة قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الأسرة، وهو ما يساعدها على إيجاد حلول لتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة، كما أن توافر الخدمات الأساسية في المجتمع والرضا عنها من تعليم وصحة وغذاء، يعد عاملا مهما لعملية التمكين الاجتماعي، ويساهم بشكل كبير في إشباع الحاجات الأساسية للأسرة، وأيضا وجود علاقة بين التمكين الاجتماعي ومستوى معيشية الأسرة، حيث أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة، كلما كانت نظرة المجتمع أفضل، وهي منبثقة من نظرة المجتمع التقليدية لطبيعة المكانة الاجتماعية المرتبطة بالمستوى الاقتصادي، ويوفر امتلاك المرأة المعيلة لحيازات زراعية أو أي ممتلكات أخرى مستوى دخل شهري مستقر للأسرة، وهو الأمر الذي يعدد ليلاً على استقلالية المرأة المعيلة، وعدم احتياجه المساعدة من الآخرين، مما يساهم في رفع مكانتها بالمجتمع، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بأسرتها، ويزيد أيضاً من مشاركتها غير الرسمية في المجتمع، إضافة إلى مساهماتها المنظمات الأهلية ومشاركتها في المشروعات التنموية بالمجتمع المحلي الذي تعيش فيه، كما يساهم ذلك أيضاً في اكتسابه أمكانة قيادية مرتفعة بين أهلها، وبذلك يساهم مستوى المعيشة في رفع مستوى التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، وأيضا أنه كلما أرتفع المستوى التعليمي للمرأة أدى إلى زيادة إدراكها ومعارفها بالنسبة للمجتمع، وزادت فرصة حصولها على عمل أفضل، وأيضا كلما زاد الانفتاح الثقافي زاد فرصة المعرفة والمهارة وخبراتها في الحياة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قدرتها في تسويق منتجاتها، وهو ما يؤدى أيضا إلى معرفة المجتمع بها وبقدراتها، وإبراز دورها ومكاناتها بالنسبة للمجتمع مما يزيد من تمكينها الاجتماعي

وفى ضوء هذه النتيجة يمكن قبول الفرض البحثي الخاص بهذه الجزئيات ورفض الفرض البديل في نفس هذه الجزئيات. وهذا يوضح تأثير هذه المتغيرات على درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة في منطقة الدراسة.

جدول رقم (٦): نتائج اختبار مربع كاى للعلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة من النوع الاسمي وبين الدرجة الكلية للتمكين الاجتماعي للمبحوثة

المتغيرات المستقلة المدروسة	قيمة مربع كاى
١- **الحالة الاجتماعية**	**٠.٥٤٢
٢- **الحالة العملية**	**٠.٨٠٧
٣- **كفاية الدخل**	٠.١٦٨
٤- **الحالة الصحية**	**٠.٦٠١

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من واقع استمارات الاستبيان ٢٠٢١م

** معنوي عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ * معنوي عند المستوي الاحتمالي ٠.٠٥

- إتضح من النتائج بالجدول رقم (٦) استخدام مربع كاى لبيان معنوية العلاقة بين درجة التمكين الاجتماعي للمبحوثة كمتغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة ذات الطبيعة الاسمية وجاءت نتائجه على النحو التالي:

- اتضح وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين درجة التمكين الاجتماعي للمبحوثات والمتغيرات التالية: الحالة الاجتماعية، والحالة العملية. والحالة الصحية.

- يمكن تفسير معنوية العلاقة الارتباطية بين درجة التمكين الاجتماعي للمبحوثات ومتغير الحالة الاجتماعية إلى ارتفاع مستوى التمكين الاجتماعي لدى المرأة المعيلة المتزوجة، بالمقارنة بنظيراتها من المطلقات والأرامل، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن المرأة المعيلة المتزوجة حتى وإن كان زوجها له ظروف صحية أو اجتماعية خاصة، فإنها تتقاسم مسئولية رعاية شئون الأسرة مع هذا الزوج، وبالتالي يتوافر لديها بعض الوقت والجهد للمشاركة في الكثير من القرارات الهامة سواء داخل نطاق الأسرة، أو ما يختص بشئون مجتمعها المحلي، علاوة على إمكانية انضمامها لعضوية بعض المنظمات الاجتماعية، وهى أمور تساهم في مجملها فيرفع مكانة المرأة القيادية داخل مجتمعها. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود الزوج والزوجة معاً داخل الأسرة ربما يسهل من فرص القيام بأنشطة مدرة للدخل مثل إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وحتى في حالة اللجوء للاقتراض فإن ذلك يسهل من فرص سداد الأقساط بانتظام. ولا شك أن كل هذه الأمور تسهل من فرص التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة.

ويمكن إيضاح معنوية العلاقة الارتباطية بين التمكين الاجتماعي للمبحوثات ومتغير الحالة العملية إلى ارتفاع مستوى التمكين الاجتماعي نسبياً لدى المرأة المعيلة العاملة في مجال اتتجارية أو إنتاجية مقارنة بنظيرتها العاملة في مجالات خدمية، وربما يعزى ذلك إلى أن عمل المرأة في المجالات التجارية والإنتاجية قد يتيح لها دخلاً أكبر من العمل في المجالات الخدمية، علاوة على استقلالية وحرية أكبر في التصرف في الدخل، فضلاً عن أن رغبة المرأة في إقامة مشروعاًت جارياً أو إنتاجياً ربما يرتبط بحصولها على قرض، كما يرتبط كذلك باكتسابه المهارات

خاصة في إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، سواء أقامت هذه المشروعات بمفردها أو بالمشاركة مع آخرين. ولا شك أن مثل هذه الأمور ربما تساهم في رفع مستوى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة،

كما أنه كلما كانت الحالة الصحية جيدة للمرأة زادت من قدرتها على العمل وتحمل المسئولية وقدرتها على المشاركة التنموية في المجتمع مما يزيد من تمكينها الاجتماعي في المجتمع.

يتضح من النتائج قبول الفرض البحثي وهو: توجد علاقة معنوية ارتباطيه بين الدرجة الكلية للتمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة والمتغيرات الآتية: الحالة الاجتماعية، الحالة العملية، والحالة الصحية، ورفض الفرض الإحصائي البديل.

ثالثا:- الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية في تفسير التباين الكلي لمستوي التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي الصاعد Step-Wise لعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة والدرجة الكلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	% التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع R^2	%للتباين المفسر في المتغير التابع	قيمة (T) المحسوبة
المستوى المعيشي	**٠.٥٢٣	٠.٥٧٦	٠.٥٥٤	٠.٥٥٤	**١٣.٢٣٢
الحالة التعليمية	**٠.٤٥٥	٠.٠١١	٠.٦١٦	٠.٠٦٢	**٢.٤٨٠
درجة الرضا عن الخدمات	**٠.٤١٧	٠.٢٦٠	٠.٦٨٢	٠.٠٦٦	**٧.٦٥٥
مصدر الحصول على الدخل	**٠.٧١٥	-٠.٥١٣	٠.٧٠٣	٠.٠٢١	**-٤.٤٦٠

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت عن طريق استمارة الاستبيان وحسبت بواسطة الحاسب الآلي برنامج SPSS من واقع استمارة الاستبيان ٢٠٢١م.

معامل الارتباط المتعدد **R** ٠.٨٥٢ ** معنوي عند مستوى ٠.٠١

معامل التحديد **R^2** ٠.٧٠٣ * معنوي عند مستوى ٠.٠٥

قيمة (ف) المحسوبة ١١٩.٨٤٣

لتحديد نسبة الإسهام الكلى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات الارتباط المعنوي في تفسير التباين الكلى لدرجة التمكين الاقتصادي للمبحوثات، تم استخدام التحليل الارتباطي الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-Wise، أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) أن أربعة متغيرات مستقلة أسهمت إسهاما معنويا في تفسير التباين الكلى لدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، مرتبة تنازليا في تفسير التباين الكلى لدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وهو: المستوى المعيشي بنسبة إسهام ٥٥.٤%، الحالة التعليمية بنسبة إسهام ٦.٦٠%،درجة الرضا عن الخدمات الحكومية بنسبة إسهام ٦.٢%، وأخيراً مصدر الحصول على الدخل بنسبة إسهام ٢.١٠%.

كما يتضح أيضاً أن هذه المتغيرات المستقلة الأربعة تؤثر على درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بمعامل ارتباط متعدد مقداره ٠.٨٥٢، كما أن هذه المتغيرات الأربعة مجتمعة تفسر نحو ٧٠.٣% من التباين الكلي لدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة لاختبار معنوية الانحدار ١١٩.٨٤٣ وهي قيمة معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١، مما يعني معنوية النموذج ككل عند هذا المستوي الاحتمالي.

يمكن تفسير العلاقة الارتباطية بين التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة ومتغيرات المستوى المعيشي، الحالة التعليمية، مصدر الحصول على الدخل، الدخل، الانفتاح الثقافي. إلى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة كلما دل ذلك على الامتلاك لحيازات مزارعي هو ممتلكات أخرى، وهو الأمر الذي يتوفر في بعض الحالات التي يقوم فيها الأولاد بعد كبرهم بتولي زراعة الأرض بدلا من الأم أو المستأجرين، مما يساهم في زيادة المساحة المنزرعة ويؤدي إلى توفير فرص عمل يومية دائمة لبعض أفراد الأسرة، كما تقوم المرأة المعيلة بعمل مشاريع إنتاجية وخدمية وتجارية، وهذه الأمور مجتمعة تساهم في رفع درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. حيث مستوى دخل شهري مستقر، ومستوى أفضل من الأمان الاقتصادي للأسرة، الأمر الذي يعد دليلاً على استقلالية المرأة المعيلة اقتصاديا، وقدرتها على إعالة أسرتها، وعدم احتياجها للمساعدات الخارجية، واستقلالية قرارها. وبذلك يساهم مستوى المعيشة فيرفع مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبين السن، فمع تقدم العمر تكتسب المرأة المعيلة العديد من الخبرات والمعارف والمهارات التي تمكنها من مواجهة الحياة وصعوباتها، و هو ما يزيد من مكانتها بالنسبة للأسرة والمجتمع، كما أنه يوجد هناك أيضا توافق مع متغير درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية، وتعد هذه نتيجة منطقية مرتبطة ببعضها البعض، حيث أن توافر الخدمات والمرافق الأساسية بالمجتمع، يشجع علي الاستقرار بالمجتمع، حيث إمكانية الحصول علي فرص عمل، والحصول علي دورات تدريبية، وقروض لإدارة مشروعات إنتاجية، وهي أمور مهمة تعمل علي زيادة درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. ومما لا شك فيه أن سهولة وصول المرأة المعيلة إلى أماكن تقديم الخدمات والاستفادة منها، يؤدي إلى تحسين حالتهن التعليمية، والصحية، والاقتصادية، علاوة على إمكانية استفادتهن من المساعدات الاجتماعية التي توفرها بعض مراكز تقديم الخدمات، الأمر الذي قد يساهم في النهاية بصورة إيجابية في تحسين مستوى تمكينهن الاقتصادي.

وفى ضوء هذه النتيجة يمكن قبول الفرض البحثي الخاص بهذه الجزئيات ورفض الفرض البديل في نفس هذه الجزئيات. وهذا يوضح تأثير هذه المتغيرات على درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في منطقة الدراسة.

جدول رقم (٨): نتائج اختبار مربع كاى للعلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة من النوع الاسمي وبين الدرجة الكلية للتمكين الاقتصادي للمبحوثة

المتغيرات المستقلة المدروسة	قيمة مربع كاى
١- الحالة الاجتماعية	**٠.١٤٢
٢- الحالة العملية	**٠.٦٠٧
٣- كافية الدخل	**٠.٥٦٨
٤- الحالة الصحية	**٠.٤٠١

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من واقع استمارات الاستبيان ٢٠٢١م.

** معنوي عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ * معنوي عند المستوي الاحتمالي ٠.٠٥

- اتضح من النتائج بالجدول رقم (٨) استخدام مربع كاى لبيان معنوية العلاقة بين درجة التمكين الاقتصادي للمبحوثة كمتغير تابع و باقي المتغيرات المستقلة ذات الطبيعة الاسمية وجاءت نتائجه على النحو التالي:
- اتضح وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين درجة التمكين الاقتصادي للمبحوثات والمتغيرات التالية: كفاية الدخل، والحالة العملية. والحالة الصحية.
-يمكن تفسير معنوية العلاقة الارتباطية بين درجة التمكين الاقتصادى للمبحوثات ومتغير كفاية الدخل، إلى أن كافية الدخل يؤدى إلى تحسين المستوى الاقتصادى للمبحوثات، وأيضا ينطبق هذا على الحالة العملية والصحية لدى المرأة المعيلة، وهي أمور تساهم في مجملها في رفع مكانة المرأة الاقتصادية داخل مجتمعها. الأمر الذي قد يساهم في النهاية بصورة إيجابية في تحسين مستوى المعيشة، ويزيد من فرص التمكين الاقتصادي لعدد منهن.
- يتضح من النتائج قبول الفرض البحثي وهو: توجد علاقة معنوية ارتباطيه بين الدرجة الكلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة والمتغيرات الآتية كافية الدخل، الحالة العملية، والحالة الصحية، ورفض الفرض الإحصائي البديل.

ثالثاً: المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة بمنطقة الدراسة

جدول (٩): المشكلات التي تواجه المرأة المعيلةبمنطقة الدراسة

م	المشكلات	عدد	%	الترتيب
١	**انخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة**	١٠٠	٦٨	١٣
٢	**غلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة**	١٤٠	٩٥.٢	٥
٣	**صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.**	٥٥	٣٧.٤	١٦
٤	**تدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به.**	١٣٣	٩٠.٥	٧
٥	**انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة.**	١٤٥	٩٨.٦	٢
٦	**نقص الخدمات الصحية في المنطقة**	١٤٧	١٠٠	١
٧	**نقص الخدمات التعليمية**	١٤٧	١٠٠	١
٨	**نقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل.**	١٢٨	٨٧	٩
٩	**ارتفاع نسبة الأمية.**	٩٨	٦٦.٧	١٥
١٠	**عدم وجود مواصلات داخلية بين القرى**	١٤٢	٩٦.٦	٤
١١	**ارتفاع نسبة البطالة في جلبانة**	١٤٤	٩٨	٣
١٢	**عدم انتظام تواجد السوق في مكان واحد**	١١١	٧٥.٥	١٠
١٣	**عدم رصف الطرق**	١٣٢	٨٩.٨	٨
١٤	**عدم وجود مياه شرب نقية في المنازل**	١٠٩	٧٤.١	١١
١٥	**عدم وجود أطباء متخصصين في الوحدة الصحية**	١٤٧	١٠٠	١
١٦	**عدم وجود مشغل للسيدات في جلبانة**	٩٩	٦٧.٣	١٤
١٧	**عدم وجود مدرسين أكفاء في المدارس**	١٠٨	٧٣.٥	١٢
١٨	**صعوبة الحصول على القروض بالنسبة للمرأة المعيلة**	١٣٦	٩٢.٥	٦
١٩	**قلة توفير الرعاية الصحية من تحاليل طبيبه وأطباء متخصصين وبعض الأجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة**	١٣٣	٩٠.٥	٧
٢٠	**عدم وجود دعم من المؤسسات الأخرى بالمجتمع**	١٤٠	٩٥.٢	٥

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من واقع استمارة الاستبيان ٢٠٢١

يوضح جدول رقم (٩) أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المعيلة من وجهة نظر المبحوثات، وذلك على النحو التالي: نقص الخدمات الصحية في المنطقة، عدم وجود أطباء متخصصين في الوحدة الصحية، نقص الخدمات التعليمية (١٠٠%، انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة (٩٨.٦%)، ارتفاع نسبة البطالة في جلبانة (٩٨%، عدم وجود مواصلات داخلية بين القرى ٩٦.٦%، عدم وجود دعم من المؤسسات الأخرى بالمجتمع، غلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة المعيلة ٩٥.٢%، صعوبة الحصول على القروض بالنسبة للمرأة المعيلة ٩٢.٥%، قلة توفير الرعاية الصحية من تحاليل طبية وأطباء متخصصين وبعض الأجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة، تدنى حالة المسكن وعدم توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة به ٩٠.٥%، عدم رصف الطرق ٨٩.٨%، نقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول على فرصة عمل. ٨٧%، عدم انتظام تواجد السوق في مكان واحد ٧٥.٥%، عدم وجود مياه شرب نقية في المنازل ٧٤.١%، عدم وجود مدرسين أكفاء في المدارس ٧٣.٥%، انخفاض قيمة المعاش، وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة ٦٨%،عدم وجود مشاغل للسيدات في جلبانة ٦٧.٣%، ارتفاع نسبة الأمية ٦٦.٧%، صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة. ٣٧.٤%.

رابعاً:- أهم المقترحات للتغلب على المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة من وجهة نظرهم

جدول (١٠): أهم المقترحات من وجهة نظر المبحوثات للتغلب على المشكلات التي تعوق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة

م	المقترحات	عدد	%	الترتيب
١	**تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة**	١٠٧	٧٢.٧	٧
٢	**تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات المبحوثات وتأهيلهن للحصول على فرصة عمل.**	١٢٠	٨١.٦	٥
٣	**التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع المرأة على التعليم**	٩٠	٦١.٣	١٠
٤	**توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المعيلات**	١٤٠	٩٥.٢	٢
٥	**رفع قيمة المعاش المقدم للمرأة المعيلة**	١٤٦	٩٩.٣	١
٦	**توفير منافذ لبيع منتجات المرأة المعيلة**	٩٦	٦٥.٣	٩
٧	**مساهمة الجمعيات الأهلية في تنمية المرأة المعيلة**	٨٨	٥٩.٩	١١
٨	**إعفاء أبناء السيدات المعيلات من سداد مصروفات الدراسة.**	١٠٦	٧٢.١	٨
٩	**تشجيع المرأة على القيام بالمشروعات الصغيرة المدرة للدخل**	١٢٨	٨٧	٤
١٠	**تسحين خدمات البينة الأساسية من طرق وتعليم وصحة وكهرباء**	١٣٣	٩٠.٤	٣
١١	**إنشاء مكاتب بريد بالخدمات الالكترونية**	١١٠	٧٤.٨	٦

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من واقع استمارة الاستبيان ٢٠٢١

يوضح جدول رقم (١٠) أهم المقترحات من وجهة نظر المبحوثات للتغلب على المشكلات التي تعوق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة وذلك على النحو التالي: رفع قيمة المعاش المقدم للمرأة المعيلة ٩٩.٣%، توفير فرص العمل المناسبة لقدرات ومهارات السيدات المعيلات ٩٥.٢% ،تسحين خدمات البنية الأساسية من طرق وتعليم وصحة وكهرباء ٩٠.٤%، تشجيع المرأة على القيام بالمشروعات الصغيرة المدرة للدخل ٨٧%، تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات المبحوثات وتأهيلهن للحصول على فرصة عمل. ٨١.٦%، إنشاء مكاتب بريد بالخدمات الالكترونية ٧٤.٨%، تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة ٧٢.٧%، إعفاء أبناء السيدات المعيلات من سداد المصروفات الدراسية ٧٢.١%، توفير منافذ لبيع منتجات المرأة المعيلة٦٥.٣%، التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع المرأة على التعليم ٦١.٣% ،مساهمة الجمعيات الأهلية في تنمية المرأة المعيلة٥٩.٩%.

التوصيات:

١- الاهتمام بالبنية الأساسية في المنطقة.
٢- تسهيل الإجراءات للحصول على القروض الخاصة بالمشروعات الصغيرة.والقروض من البنوك وتخفيض سعر الفائدة للمرأة المعيلة.
٣- التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع المرأة على التعليم.
٤- تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات المرأة المعيلة وتأهيلهن للحصول على فرص عمل مناسبة.
٥- رفع قيمة المعاش المقدم للمرأة المعيلة من التضامن الاجتماعي.

المراجع

١- ابراهيم، محمد سليمان، وأحمد دراز (٢٠٠٩): دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجي الشرقية، مؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي المركز الديموجرافي، القاهرة.
٢- أبو القمصان، نهاد (٢٠٠٨): كيفية النهوض بالمرأة الريفية في ظل الأزمة الاقتصادية، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة.
٣- الجندي، نادية (٢٠٠١): المرأة والتنمية، ندوة أفاق وطموحات القرن الجديد، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات الشئون الاجتماعية، القاهرة.
٤- الخرشة، أشرف عواد إبراهيم (٢٠١٠): التمكين السياسي للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥- السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٩): رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٦- السيد، سيد جاب الله (٢٠٠٥): المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات، المؤتمر الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي للسكان والتنمية، القاهرة.
٧- الشناوي، ليلى حماد (٢٠٠٦): سياسات وبرامج الحد من الفقر، دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
٨- العتيبي، سعد بن مرزوق (٢٠٠٤): أفكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية، ورقة علمية للملتقى الإداري الخامس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
٩- العزاوي، نادية كاظم عنون (٢٠١٢): تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
١٠- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠١): الشراكة في الأسرة العربية والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك.
١١- المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٥) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١-٢٠٠٤) الطبعة - الثانية، القاهرة.
١٢- بدران، هدى (١٩٩٤): نساء مسئولات عن أسر، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة.

١٣- بدوي هناء حافظ (٢٠٠٠): التنمية الاجتماعية -رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٤- تهامى، حسين،صدقي، مرفت (٢٠١٠): بعض العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة دراسة حالة قرية السماحة بوادي الصعايدة محافظة أسوان، مجلة المنصورة، كلية الزراعة.
١٥- ثابت، نشوى توفيق (٢٠٠٤): تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٦- حجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٣): التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث: دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
١٧- حلمي، إجلال إسماعيل (٢٠٠٦): رؤية مستقبلة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٨ مارس.
١٨- صالح، أماني (٢٠٠٢): التمكين السياسي في الوطن العربي: الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة.
١٩- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٢٠٠٠): مداخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب أسيا.
٢٠- عبد اللطيف، سوسن عثمان (٢٠٠٥): التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
٢١- عبد المقصود، ماهر، على، انتصار (٢٠١٢): رؤية تحليلية لواقع تمكين المرأة البدوية من المشاركة المجتمعية في ضوء التغيرات الثقافية المعاصرة، دراسة مقارنة بين محافظتي شمال وجنوب سيناء، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، الشرقية.
٢٢- غنيم، داليا صبري يوسف (٢٠٠٦): المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية للنهوض بالمرأة المعيلة عن تحقيق أهدافها ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون.
٢٣- قنديل، أماني (٢٠٠٥): المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.
٢٤- محافظة الإسماعيلية (٢٠٢١): مركز القنطرة شرق، الوحدة المحلية بجلبانة.
٢٥- مديرة التضامن الاجتماعي (٢٠٢١): مركز القنطرة شرق، وحدة التضامن الاجتماعي بجلبانة.
26- Longwe, Sara.(1998 Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development, an Oxfam journal, volume 6. No.2. July.

Social and Economic Empowerment of Women Breadwinners (A field Study in El Qantara Sharq)

Entsar Ali Hassan Ali
Department of Social Studies - Economic and Social Division - Desert Research Center

Received: *10/3/2022*

Abstract: The research conducted to identify the degree of social and economic empowerment of women breadwinner, to recognize the most important independent variables affecting each of the social and economic empowerment, as well as to determine the relative contribution of each of them to explaining the total variation of dependent variables in the study area for in terms of women breadwinner, to get to know the most important problems that women breadwinners face in the study area. The research was carried out in Ismailia Governorate; at Jalbana village that belongs to El Qantara Sharq Center. The research sample comprised 147 respondents; data were collected using a personal interview questionnaire, Replicates, Percentages Simple Correlation Coefficient and multiple Regression.

Analysis concluded the following results:

1- That 52.4 % of the degree of social empowerment of women breadwinners fell in the low category, compared to 40.8% had moderated category of empowerment, and 6.8 % fell in the high category of social and economic empowerment of women breadwinners.

2-That 68% of the degree of social and economic empowerment of women breadwinners came under the low category, compared to 25.2% under the moderate category, and 6.8% came under the high category of social and economic empowerment of women breadwinners.

3-There was a significant relationship between the degree of social empowerment of women breadwinner and each of the female respondents' age, marital status, period of dependency, membership of NGOs, degree of community participation, degree of ownership of small projects, degree of satisfaction with community services, and degree of informal participation.

4-There was a significant relationship between the degree of economic empowerment of women breadwinners and the degree of satisfaction with government services, degree of possession of small projects, income, educational status, and source of income.

The research came up with the most crucial problems facing women breadwinner in the study area as follows: the high unemployment rate at Jalbana Village, the difficulty obtaining of loans for women breadwinner, lack of support from other institutions in the community, the high prices that are inconsistent with the income of the women breadwinner. The most important proposals were to raise the value of the pension offered to women breadwinner, and to provide suitable job opportunities for the abilities and skills of women breadwinners

Keywords: Social and economic empowerment, women breadwinners, El Qantara Sharq